بحوث ودراسات

العلاقة بين شيخ المحمرة والسلطات العثمانية في ولاية البصرة ١٩٠٨ـ١٩١٤

د. خالد السعدون •

كان وضع مشيخة المحمرة خلال المدة قيد البحث يتسم بغرابة ملحوظة. إذ كانت مشيخة ذات استقلال ذاتي كبير بيد أنها خاضعة للسيادة الفارسية من الناحية الاسمية على الأقل. وكانت ترتبط في الوقت نفسه بعلاقة تعاهد أو اتفاق مع بريطانيا. وكان لشيخ المحمرة بحكم الجوار القريب مصالح واسعة في ولاية البصرة حيث امتلك عقارات وبساتين نخيل كثيرة في مدينة البصرة والمناطق المحيطة بها. وكان كثيرون من أبناء عشيرته بني كعب يقيمون داخل الأراضي العثمانية. بل كانت بعض العشائر العثمانية تعتبر نفسها تابعة من الناحية العشائرية لشيخ المحمرة على الرغم من أنه يعتبر بموجب القانون الدولي أجنبياً منتميا إلى دولة أخرى. وهكذا كان شيخ المحمرة نتيجة لوجود ممتلكاته وبعض أتباعه في ولاية البصرة مضطراً للتعامل مع سلطات الولاية تعاملا مباشراً لا يمر عبر القنوات الدبلوماسية الواصلة بين اسطنبول وطهران كما يتطلب وضعه القانوني الشكلي. وكان تعامله المباشر ذاك يجره أحيانا إلى أزمات مع تلك السلطات من جراء تناقض المصالح وتضارب الآراء. واستدعت تلك الأزمات تدخل السلطات البريطانية وسيطة بين الطرفين حينا وضاغطة على السلطات العثمانية لصالح الشيخ أحيانا آخرى كما سيمر.

• جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة.

ويفترض نظرياً أن يكون شيخ المحمرة الطرف الأضعف في العلاقة مع السلطات العثمانية لأنه مجرد حاكم لمشيخة صغيرة ذات وضع قانوني غير مستقر تجاور دولة كبيرة. وكان على الشيخ لذلك أن يلتزم موقفاً استرضائياً تجاه سلطات ولاية البصرة. ولكنه على العكس من ذلك انتهج في كثير من الأحيان سياسة تحد واضح تجاه تلك السلطات. وجرأه على ذلك إدراكه للضعف العام الذي دب في أوصال الدولة العثمانية في أخريات أيامها واحساسه بقوة موقفه لاحتمائه خلف الدعم البريطاني. ومما كان يعزز موقف الشيخ تجاه سلطات الولاية ولاء اتباعه القاطنين فيها له وتحالفه مع زعماء محليين أقوياء. وكان في مقدمة أولئك الحلفاء السيد طالب النقيب الذي اشترى الشيخ تأييده بما أغدقه عليه من أموال. (١)

وكان ذلك التحدي يأخذ شكل ممارسات لاقانونية عنيفة. وكان القيام بتلك الممارسات أمراً مألوفاً قبل تولي الشيخ خزعل بن مرواد السلطة في المحمرة سنة ١٨٩٧. فقد روى القنصل البريطاني في البصرة في العاشر من آذار – مارس ١٩٠٩ أن الشيخ وحليفيه شيخ الكويت ونقيب البصرة معتادون حين تكون لهم أو لأحد منهم موجدة على والي البصرة على القيام بشن هجمات مسلحة مرسومة على سكان شط العرب أو ما يجاوره أوارتكاب عمليات قرصنة جريئة ضد السفن عند الحاجز الملاحي الطيني في مصب شط العرب أو في داخل الشط نفسه. ونقل القنصل عن شاهد عيان قوله إن من المناظر المألوفة رؤية ما يصل إلى الثلاثين قارباً محملة بالرجال تغادر المحمرة بعد صلاة المغرب متجهة لتنفيذ الخطط العدائية للزعماء الثلاثة الأقوياء الذين يجندون خدمهم وأتباعهم لذلك الغرض ثم يتقاسمون الغنائم المتحققة بينهم. واستطرد القنصل للقول إن شيخ الكويت كف عن الاشتراك في تلك العمليات لأنه شغل حينئذ بأمور أخرى. بينما واصل شيخ المحمرة ونقيب البصرة السير في ذلك النهج مجمعين حولهما أتباعاً من النوع الأكثر وحشية من البشر. ودلل على صحة معلومته بواقع ان أي شجار أو خلاف بين والي البصرة وأي من جاريه القويين تتلوه غارات تشنها زمر مسلحة داخل الأراضي العثمانية فتنهب وتقتل وتتجاوز على القانون بكل طريقة ثم تفلت من العقاب. ويظل الحال هكذا إلى أن يحقق الرجلان ما يصبوان إليه فيلحق الخزي بالوالي الذي يكرهانه ويزاح من منصبه. (٢)

وتباينت المراجع في تحديد سبب الخلاف الذي ثار بين الشيخ خزعل وسلطات ولاية

البصرة بعد انقلاب سنة ١٩٠٨. فأضفى عليه البعض مسحة سياسة بالقول إنه نتج عن انضمام الشيخ إلى السيد طالب النقيب في صراعه القومي مع جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة. (٣) ويكفي للرد على هذا الرأي التذكير بأن السيد طالب لم يعاد تلك الجمعية إلا في أواخر سنة ١٩٠٩.(٤) وكانت باكورة نشاطه المعادي لها معارضته في ديسمبر ١٩٠٩ الخطة الحكومية الهادفة إلى بيع «الإدارة النهرية» إلى شركة لنج البريطانية.(٥) كما ان الشيخ رحب بانقلاب سنة ١٩٠٨ وأنضم إلى فرع جمعية الإتحاد والترقي في البصرة. (٦) وعزا البعض الآخر ذلك الخلاف إلى سخط وانزعاج ولاة البصرة المتعاقبين مما كان يتمتع به شيخ المحمرة من استقلال ورخاء. (٧)

ولكن القنصل البريطاني في البصرة رد سبب الخلاف في ذلك الوقت إلى موقف والي البصرة السابق (٨) من اجراءات تسجيل الأراضي في الولاية. إذ اعترض على حيازة الشيخ لأية ملكية جديدة في الولاية ومنع تسجيلها في دائرة الطابو. وقد أضر هذا الموقف ضرراً مباشراً بالشيخ الذي كان ذا أملاك واسعة في البصرة تدر عليه ايراداً ضخماً مما جعله حريصاً على زيادة تلك الأملاك. ولم يقف الشيخ مكتوف اليدين إزاء ذلك بل لجأ إلى أسلوب الضغط المألوف إذ ثبت ان بعض – ان لم يكن كل – أفراد العصابة التي عاثت فساداً في البصرة خلال شهر شباط – فبراير ١٩٠٩ جاء من المحمرة وعاد إليها. وأعاد القنصل إلى الأذهان حدوث الشيء نفسه سنة ١٩٠٦ في الجريمة التي قتل فيها المستر غلانفل Glanville إذ قاد تعقب أثر كثير من المتهمين إلى المحمرة. وحين رضخ الشيخ للضغط الذي مورس عليه وسلم بعض الأشخاص فإنهم لم تكن لهم علاقة بالجريمة بل تم جمعهم عشوائياً من داخل الأراضي العثمانية فتهرب بذلك من تسليم المتهمين الحقيقيين على الرغم من كون المجني عليه من رعايا حليفته بريطانيا. وأعرب القنصل عن أمله في أن يثبت والي البصرة الجديد (٩) أنه أقوى من سلفه لأن والياً قوياً يستطيع فعل الكثير لتحسين الوضع. فحينما استلم فخري باشا مقاليد الولاية سنة ١٩٠٤ استطاع أن يقمع الاضطرابات في البصرة بعد أن كانت قد وصلت ذروتها زمن سلفه مصطفى نوري باشا. وأضاف ان الوالي الجديد ان كان قد أعطي صلاحيات واسعة فيمكنه دون شك عمل الكثير من أجل استئصال الداء وإلا فإن حالة انعدام الأمن في البصرة لن تتحسن إذا ما أقتصر الأمر على مجرد تكليف الشرطة باجراء تحقيقات روتينية في الجرائم ثم احالة القضايا

إلى محكمة الجنايات التي لا تتمكن من تحقيق العدالة وبذلك تذر السلطات المحلية التراب في العيون باعتقال أشخاص أبرياء ومحاكمتهم بدلاً من المجرمين الحقيقيين المتوارين عن الأنظار. (١٠)

وعاد القنصل للحديث عن الموضوع في تقرير رفعه للسفير البريطاني في اسطنبول في الحادي والثلاثين من آذار – مارس ١٩٠٩. فذكر سوء علاقة شيخ المحمرة بسلطات ولاية البصرة لأنها رفضت في الآونة الأخيرة تسجيل أراض جديدة باسمه ولأنها تدخلت بحجة تطبيق الأنظمة البلدية في عمليات بناء عديدة تابعة له كانت تجرى في مدينة البصرة فلجأ الشيخ إلى استخدام أسلوبه المعتاد في الضغط على السلطات. وجرت أول جولات ذلك في بلدة «أبو الخصيب» الواقعة على ضفة شط العرب. ولم يأت اختيار تلك البلدة عفواً بل كان وليد سببين أولهما وجود خلاف منذ السنة الماضية بين الشيخ وأحد ملاك البساتين الأثرياء في البلدة حول صفقة بيع تمور. وثانيهما حقد الشيخ على سكان البلدة جميعهم. إذ كان الشيخ قد قام في أواخر سنة ١٩٠٨ بحملة على بلدة الحويزة في عربستان وكلف حليفه السيد طالب النقيب بتجنيد المقاتلين من ولاية البصرة وامداده بهم. وقد قام السيد طالب بالمهمة خير قيام فأرسل مجندين كثيرين للشيخ بشكل أزعج السلطات العثمانية للغاية. ولكن سكان «أبو الخصيب» رفضوا الاستجابة لمحاولة تجنيدهم لتلك الحملة مما أثار سخط الشيخ عليهم. ولكل هذه العوامل أغارت في الرابع والعشرين من شباط – فبراير ١٩٠٩ عصابة مسلحة تضم أكثر من خمسين رجلاً على منزل ذلك الملاك الخصم في البلدة فأرعبت السكان بنيرانها وقتلت أشخاصا عديدين ونهبت المنزل الذي كان صاحبه غائباً. وكان الرأي المتداول في مقاهي مدينة البصرة هو ان الشيخ خزعل هو مدبر تلك الغارة. وتكرر الهجوم على بلدة «أبو الخصيب» في يومي الثاني والرابع عشر من آذار – مارس ١٩٠٩. وكان الناس في مدينتي البصرة والمحمرة ينسبون بصراحة هذين الهجومين للشيخ أيضا. وأكدت تحقيقات الشرطة كذلك ان أغلب الزمر المسلحة التي عاثت فساداً في مقاطعات البصرة قد أتت من المحمرة ثم عادت إليها. (١١)

ولم يقتصر سعي الشيخ للضغط على سلطات ولاية البصرة على شن تلك الهجمات فقط بل تعداه إلى القيام بأعمال قرصنة في شط العرب. إذ أفاد والي البصرة ان أعمال القرصنة التي تمت في النهر خلال خريف سنة ١٩٠٨ جرى تخطيطها في ضفته الشرقية (١٢). بيد

أن الشكل الأكثر خطورة من أشكال ضغط الشيخ على سلطات الولاية كان تدخله في النزاعات الدموية التي جرت بين مشايخ عشيرة بني لام أنفسهم من ناحية وبين بعضهم وسلطات الولاية من ناحية أخرى. فقد وقف الشيخ خزعل إلى جانب الشيخ فهد الغضبان ضد الشيخ غضبان البنية في الصراع الذي ثار بينهما على التزام مقاطعة زراعية واقعة في ناحية كميت من لواء العمارة. (١٣) وكان تدخله ذاك يهدف إلى عدة أمور هي خلق مشكلة لسلطات ولاية البصرة من جهة وتعزيز مكانته بين عشائر تلك الولاية من جهة ثانية ومعاقبة الشيخ غضبان البنية من جهة ثالثة. (١٤) فقد ساعد غضبان عشائر الحويزة في تمردها على الشيخ خزعل في خريف سنة ١٩٠٨ مما أثار حقد الأخير عليه ورغبة في الثأر منه. (١٥)

وقد كان من الطبيعي لذلك كله أن تتأزم العلاقة بين ولاية البصرة والشيخ وأن يستمر ذلك التأزم أغلب أشهر سنة ١٩٠٩. ولكن وصول وال جديد للبصرة في تشرين الثاني – نوفمبر من تلك السنة هو سليمان نظيف بك أدى إلى انفراج ذلك التأزم بعض الشيء. إذ تقرب الشيخ خزعل للوالي الجديد ودعاه لزيارته في «الفيلية» فلبى الدعوة ثم تكررت بعدها الزيارات بين الرجلين. (١٦) وقد جعل ذلك التطور القنصل العام البريطاني في بغداد يصف العلاقة بين الرجلين بانها علاقة تفاهم جيد. ولكن ذلك التفاهم انهار سريعا بحلول نهاية شهر آذار – مارس ١٩١٠ تحت ثقل مجموعة من الأحداث أوصلت العلاقة بين الرجلين حد القطيعة تقريباً في نهاية الشهر التالي. وقد دفع ذلك القنصل البريطاني في البصرة للتدخل في الأمر بصورة غير رسمية مما مكن من اتخاذ بعض الخطوات التوفيقية في أوائل شهر مايس – مايو١٩١٠. (١٧)

ولكن تلك الخطوات تعثرت سريعاً بسبب الخلاف على عدة أمور منها مطالبة السلطات العثمانية للشيخ بتسليم محمد الكنعان شيخ عشيرة بني تميم إليها. لعل سبب تلك المطالبة كون الكنعان هو المعني بما ذكر عن حدوث نزاع بين أحد الملاكين في نواحي البصرة وفلاحيه وتدخل السلطات في ذلك النزاع واستخدامها القوة ضد أولئك الفلاحين مما أضطر شيخهم للهرب وعبور الحدود الدولية للاحتماء بالشيخ خزعل. وقد رفض الشيخ خزعل الاستجابة لطلب السلطات العثمانية إعادة الشيخ الهارب لكونه شيخاً لأحدى عشائره المهمة ولأنه من رعايا الدولة الفارسية حسب زعمه. (١٨) بيد أن الوكيل القنصلي

الأمريكي في البصرة روى في الثالث عشر من مايس – مايو ١٩١٠ سبباً آخر لملاحقة سلطات ولاية البصرة لمحمد الكنعان هو اتهامها له بالتورط في حادث اغتيال وقع في تلك الآونة. حين استدعي للتحقيق هرب الشيخ خزعل ثم سافر بمعيته إلى بلدة «الناصرية» الواقعة على بعد حوالي مائة وعشرين ميلاً باتجاه منبع نهر الكارون. (٢٠)

واتهمت السلطات ايضا وكيل الشيخ خزعل في البصرة الميرزا حمزة باثارة القلاقل وطلبت من الشيخ تسليمه وكذلك تسليم من كان يؤويهم من المتهمين بالقيام بنشاطات اجرامية في أراضي الولاية. وقد كتب الشيخ خزعل لوالي البصرة بخصوص ذلك الطلب قائلاً: «إن ما سميتهم من الأشقياء ليس عندي منهم سوى أربعة وهؤلاء شملهم العفو السلطاني العام... ومع ذلك فأنا أسلمهم رعاية للمودة الشخصية التي بيني وبينك. أما المرزا حمزة فهو وان يكن عثمانياً إلا انه مقيد بخدمة بيتنا منذ ثلاثين عاما أو أكثر وفوق ذلك فهو وكيلنا في البصرة... وعلى هذا ارسلوا لنا ما تتهمونه به للنظر في أمره... أما الشيخ محمد الكنعان فهو من مشايخ قبائلنا ومحاكمته عندنا.....». (٢١) وازاء ذلك لم ير الوالي سليمان نظيف بدا من الكتابة إلى الحكومة المركزية في اسطنبول مخبراً إياها بموقف الشيخ ومقترحاً استخدام القوة لتأديبه. فأقرت الحكومة الاقتراح وأصدرت الأمر لقارب المدفعية «مرمريس» بالترجه إلى قرية «كوت الزين» الواقعة على الضفة اليمنى لشط العرب قبالة مدينة المحمرة تقريباً. وقد بينت جريدة «الرقيب» سبب اختيار تلك القرية وهو انها كانت مقر اقامة المتهم محمد الكنعان والأشقياء الذين تتطلبهم الحكومة. (٢٢)

وعندما وصل ذلك القارب إلى «كوت الزين» بادر إلى قصفها بمدفعيته. وذكر الوكيل القنصلي في البصرة ان القصف أثار إلى حد كبير الشعور المحلي في مدينتي البصرة والمحمرة. ولكنه عاد بنتيجة ايجابية سريعة هي قرار الشيخ عدم تصعيد الموقف مع السلطات العثمانية وتسليم محمد الكنعان إليها. ومضى الوكيل القنصلي قائلاً: إن الشكوى الحقيقية لسلطات ولاية البصرة تجاه الشيخ هي انه كان يؤوي خلال السنوات الماضية كل من كان متورطاً في حوادث السرقات والاغتيالات التي جرت في البصرة. وإذا استطاعت تلك السلطات تقديم دليل على تورط الشيخ أو أي من رجاله البارزين في أمور كهذه فربما ستلجأ إلى مهاجمته بصورة مكشوفة. وختم الوكيل القنصلي روايته بالقول

إن الموقف غير خطير في الوقت الراهن ولكن إذا ضغطت سلطات ولاية البصرة بقوة أكبر على الشيخ فربما سيثأر منها بشكل عنيف. (٢٣)

ولم يلبث الوكيل القنصلي الأمريكي في البصرة غير أسبوع واحد حتى ألحق رسالته سابقة الذكر بأخرى جاء فيها: ان والي البصرة موجود في بغداد حينها وان المدينة هادئة في غيابه. وأضاف ان سياسة الوالي تجاه الشيخ يحتمل أن تثبت فائدتها حين عودته من بغداد لأن الشهود الذين ظلوا صامتين خوفاً من سطوة الشيخ بدوا حينذاك ميالين لتقديم دليل ضد الشيخ ورجاله. (٢٤) ويتضح من هذا مدى سطوة الشيخ التي ألجمت رعايا عثمانيين عن الشهادة أمام الجهات المختصة في بلادهم خوفاً من عقاب قد يتعرضون له على يد حاكم يعد من الناحية النظرية على الأقل أجنبياً خاضعاً لسلطان دولة مجاورة. ولكن تلك الدولة كانت غارقة في مشاكلها الداخلية حينئذ نتيجة للصراع العنيف الذي نشب في طهران بين الدستوريين وأنصار الحكم الملكي المطلق. وقد أدى غياب دور الحكومة المركزية الفارسية إلى اطلاق يدي شيخ المحمرة في التصرف وحرية السلطات العثمانية في الرد دون اعتبار لما قد يترتب على ذلك من تداعيات على الجانب الفارسي.

ويقابل ذلك الغياب الفارسي الرسمي حضور بريطاني قوي في ثنايا العلاقة بين الشيخ والسلطات العثمانية في ولاية البصرة. وقد لاحظ أحد الباحثين ان الموقف البريطاني من الأزمة بين الطرفين كان معقداً بعض الشيء. إذ أيد القنصل البريطاني في البصرة رأي السلطات العثمانية القائل بتحميل الشيخ مسؤولية معظم المشاكل التي حدثت في شط العرب وكان يرى ان الوقت ملائم حينئذ لاعطاء الشيخ القصاص الذي يستحقه. بينما كان المقيم السياسي البريطاني في الخليج والقنصل البريطاني في المحمرة يلتزمان جانب الشيخ. (٢٥) وقد بالغ البعض في مدى تأييد القنصل البريطاني في المحمرة للشيخ حين روى ان ذلك القنصل كتب لوالي البصرة أنه شريك في أملاك الشيخ في البصرة لذا فان أي اعتداء عليها يعد اعتداء على شخصه. (٢٦) وبصرف النظر عن هذا التباين في مواقف المسؤولين البريطانيين العاملين في المنطقة فإن الحكومة البريطانية في لندن تبنت موقفاً متعاطفاً مع الشيخ بشكل واضح. وقد عبر عن ذلك الموقف وزير الخارجية البريطاني السير أدوارد غري في رسالة مؤرخة في السابع عشر من تشرين الأول- أكتوبر

١٩١٠ وجهها إلى السفير البريطاني في اسطنبول. وبالنظر لأهمية تلك الرسالة يستحسن ايراد نصها.

تبدأ الرسالة بالقول:- «ان سلوك والي البصرة السابق في تعاملاته الأخيرة مع شيخ المحمرة يتصف بأقصى درجة من القسوة والحقد والاجحاف. إذ تعلم حكومة جلالته من تقارير استلمتها من قنصل جلالته في البصرة عدم وقوع قلاقل ذات أهمية في شط العرب خلال فصل الشتاء الفائت وبذل الشيخ مساعيه الحميدة مؤخراً في محاولة لايجاد تسوية بين الوالي وزعيم عربي مهم تركي الجنسية وتمسكه الفعلي بموقفه الاسترضائي تجاه نظيف بك إلى حد القبول بتهديم بيوت مملوكة له في البصرة دون شكوى. وقد علم أيضاً من قنصل جلالته في المحمرة ان الشيخ خزعل حاول اقامة علاقات ودية بين نظيف بك ووالي بشتكوه. لقد كان الوضع هكذا في نهاية آذار – مارس الماضي حين كان الشيخ والوالي ما يزالان على أحسن علاقة في الظاهر. ولكن الوالي أسند بعد ذلك بقليل للشيخ اتهامات معينة ليس من الضروري الدخول في طبيعتها لأن سعادتك مطلع عليها بالفعل من المراسلة التي جرت بشأن الموضوع. ولم يقدم قط دليلاً جدياً على حقيقة تلك الاتهامات ولم تعط أية فرصة للشيخ لتفنيد التهم المسندة إليه وهو التفنيد الذي كان قادراً عليه تماما ومستعداً لفعله. وتجاهل الوالي كليا فوق ذلك رسالة ودية واسترضائية وجهها له الشيخ وعبر فيها عن عزمه على التوجه إلى البصرة لمناقشة الأمور المختلف عليها معه. ولم يكتف الوالي بذلك بل رفض رفضاً مطلقاً وبشكل غير مبرر للغاية ورفض استقبال الشيخ عندما وصل هناك في الثامن عشر من نيسان – أبريل فم يبق أمام الشيخ من خيار آخر سوى العودة إلى المحمرة. ثم أصدر الوالي في الرابع والعشرين من الشهر نفسه أوامر تعميمية للموظفين المحليين التابعين لسلطته تقضي بعزل كل رؤساء العمال التابعين للشيخ بسرعة. (٢٧) وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه وأثناء غياب الشيخ في الأهواز قصف قارب المدفعية التركي «مرمريس» عملا بأوامر من سليمان نظيف قرية الزين العائدة للشيخ (٢٨) والتي نهبها بعد ذلك جنود أتراك ثم دمروها. وقد أحرق خلال هذه الهجمة منزل والدة الشيخ وماتت احدى زوجاته من جراء الصدمة التي سببها القصف. (٢٩) ومضى الوالي بعيداً حتى وصل في السادس والعشرين من الشهر نفسه حد التهديد في رسالتين رسميتين وجهها للقنصل الفارسي في البصرة بالقيام بعمل ضد

المحمرة ذاتها عند عدم الإذعان لطلباته...». [٣٠] ويلاحظ هنا اقحام البعد الدولي للمرة الأولى في ساحة الصراع بين الطرفين. وجاء ذلك الاقحام بمبادرة من السلطات العثمانية. ولعل دافعها لذلك هو محاولة التخلص من الضغوط البريطانية حيث كانت الحكومة العثمانية أقدر على التعامل مع الحكومة الفارسية الضعيفة حينئذ إذا نجحت في حصر القضية معها فقط وابتعدت بها عن النفوذ البريطاني المهيمن.

ومضت رسالة وزير الخارجية البريطانية لتقول:- «على الرغم من الظلم والاستفزاز اللذين تعرض لهما الشيخ خزعل فانه واصل الاسترشاد بنصيحة حكومة جلالته القاضية بالالتزام بموقف استراضائي من خلال كبح وكلائه ومؤيديه عن القيام بأي عمل عدواني وباتباع مقترحاتها حول صياغة رسائله للوالي. بينما أظهر الأخير -- على العكس - امتعاضاً من المحاولات التي قام بها قنصل جلالته في البصرة - بموجب تعليمات من حكومة جلالته- لايجاد تفاهم بينه وبين الشيخ. صحيح ان نظيف بك قبل في النهاية توضيحات الشيخ خزعل ووافق على اعتبار الأمر منتهياً إلا انه رفض رفضاً باتاً التعبير عن الأسف لوفاة زوجة الشيخ وتدمير منزل والدته أو دفع أي تعويض عن الأضرار التي لحقت بالشيخ من جراء القصف غير المبرر للزين. وأكثر من ذلك انه في اللحظة ذاتها التي كان يدرس فيها توضيحات الشيخ ثم يقر برضاه عنها انشغل هو ووكلاؤه بجعل الشيخ عرضة لمضايقات صغيرة أخرى بشأن تجديد الدعوى القضائية ضد خادم مرزا حمزة وكيل الشيخ في البصرة على عكس ما وعد به الوالي وبشأن التهديم غير المبرر لمنزل الشيخ على نهر العشار للمرة الثالثة منذ بدء النزاع بين الشيخ والوالي وبشأن غارة على منزل مرزا حمزة وانتزاع ملكه بحجة انه تجاهل استدعاءات أصدرت بحقه لايفاء دين بذمته. ولا يمكن أن يكون هناك قليل شك في أن نظيف بك كان هو المحرض الحقيقي على تلك الإجراءات المثيرة للحنق. وقد ألحق الآن حيف آخر بالشيخ بالمرسوم الذي أصدره الباب العالي مؤخراً والذي يمنع تسجيل أرض في ولاية البصرة باسم الشيخ أو أسماء ممثليه وهو إجراء يبدو مناقضاً بشكل فعلي للقانون العثماني. لذا يجب أن تجلب سعادتك اهتمام الحكومة التركية لتلك الوقائع وتخبرها بأن حكومة جلالته ملزمة بموجب اتفاقيتها مع الشيخ ببذل مساعيها الحميدة نيابة عنه عند نزاعه مع دولة أجنبية وبأنها درست بغاية الدقة ملابسات نزاعه الأخير مع والي البصرة ولا يمكنها رؤية مسوغ مهما

كان لتصرف الأخير القاسي والعدواني لاسيما ما يتعلق منه بالهجوم على الزين. كما انها لاترى مسوغاً للمرسوم الأخير للباب العالي المتعلق بتسجيل الأرض في ولاية البصرة. ويجب أن تضيف أنها لالتزامها تجاه الشيخ لا يمكنها أن تسمح بتغيير الوضع الراهن status quo في شط العرب بشكل يضره. ويجب أن تعبر عن الأمل في أن يتم التوصل إلى تسوية مرضية مع الشيخ الذي يتلهف على العيش مع جيرانه بعلاقة جيدة والذي أظهر على الرغم من الحوادث الأخيرة كبحاً كبيراً لذاته وصبراً تلاحظ حكومة جلالته بأسف أنهما يتناقضان بشكل بين مع موقف السلطات التركية». (٣١)

وإذا كان البريطانيون لأسباب تتعلق بمصالحهم قد اعترضوا بذلك الشكل على الضغوط التي مارسها والي البصرة على الشيخ خزعل فان تلك الضغوط عادت بنتيجة سريعة. فقد روى القنصل العام البريطاني في بغداد في خلاصته لأحداث شهر حزيران – يونيو ١٩١٠ ان شيخ المحمرة استجاب أخيراً لسلطات ولاية البصرة فسلمها أربعة أشخاص مشبوهين كانت تطالب بهم. وأضاف ان خطوة الشيخ تلك أدت إلى تخفيف حدة التوتر بينه وبين والي البصرة. (٣٢) ويلاحظ ان أخبار ذلك التوتر لم تبق حبيسة المكاتب الرسمية بل أثارت اهتمام عامة الناس في مدينة البصرة والمدن المجاورة وغدت مدار أحاديثهم. إذ روى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في يومياته عن أحداث الأسبوع المنتهي في الخامس عشر من حزيران – يونيو ١٩١٠ تداول اشاعات في سوق الكويت تفيد بأن والي البصرة قد أنذر الشيخ خزعل بوجوب تسليم بعض المتهمين اللاجئين إلى المحمرة وانه استدعى أيضا «جاسب» الأبن الأكبر للشيخ خزعل للمثول أمام القضاء. (٣٣)

وإذا كان الشيخ خزعل قد انحنى قليلاً لعاصفة الضغوط التي هبت عليه من البصرة فان انحناءه ذاك كان مجرد حركة تكتيكية لم يكف بعدها عن منهجه المعهود المتضمن اثارة المشاكل في بعض أنحاء ولاية البصرة اضعافاً للسلطات الحاكمة هناك أو تأكيداً لمكانته بين عشائر الولاية أو خدمة لبعض حلفائه المحليين. فقد نقل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في أواخر شهر تشرين الأول – أكتوبر١٩١٠ ما روي عن قيام الشيخ خزعل والشيخ مبارك الصباح بتحريض أتباع للشيخ خزعل قاطنين في منطقتي «القصبة» ، «المناوي» على نهب تمور البساتين الواقعة في «الفداغية» والعائدة إلى محمد

المشري شيخ بلدة «الزبير». وقدرت كمية التمور المنهوبة بستمائة «كارة» (أو اثني عشر ألف من)(٣٤) يبلغ ثمنها ستين ألف روبية. وقد استغرق نقل التمور المنهوبة يومين وثلاث ليال تخللها اطلاق نار كثيف إلى حد ما ذهب ضحيته أربعة من رجال شيخ الزبير. وذكر الوكيل ان تدبير الشيخين للحادث علل برغبتهما في معاقبة محمد المشري لوقوفه إلى جانب الشيخ سعدون بن منصور السعدون في عدائه مع الشيخ مبارك الصباح. (٣٥)

وكانت الحكومة العثمانية من جانب آخر تحاول تفادي الضغوط البريطانية التي مورست عليها لمصلحة الشيخ خزعل عن طريق تقديم وعود غير ملزمة. إذ اطلعت تلك الحكومة على مضمون رسالة وزير الخارجية البريطانية السالفة الذكر واهتمت بالاعتراض البريطاني على مرسوم الباب العالي الخاص بعدم تسجيل أراضٍ باسم الشيخ خزعل في ولاية البصرة. وأخبر وزير الداخلية العثماني مشافهة القائم بأعمال السفارة البريطانية في اسطنبول في الثاني عشر من تشرين الثاني – نوفمبر١٩١٠ بانه سوف يرتب مع زملائه الوزراء أمر السماح بتسجيل أملاك شيخ المحمرة في ولاية البصرة (٣٦). ولكن القائم بالأعمال عاد بعد حوالي عشرة أيام للقول إن الباب العالي يرى ان المفاتحات حول هذا الموضوع ستكون أكثر صوابا لو انها أتت من السفارة الفارسية في اسطنبول ولكنه وعد مع ذلك باعادة النظر في الأمر. وأضاف القائم بالأعمال قوله إنه أبرق بناء على ذلك الوعد إلى القنصل البريطاني في البصرة طالباً منه أن يقوم وكيل الشيخ خزعل بتحريك والي البصرة الجديد (٣٧) باتجاه احالة الأمر مرة أخرى إلى اسطنبول لاعادة النظر فيه. (٣٨)

ولم يكن ذلك الخلاف بين الشيخ خزعل وولاية البصرة شجاراً شخصياً بينه وبين الوالي كما حاولت رسالة وزير الخارجية البريطانية المارة الذكر الايحاء بذلك. إذ أن نقل سليمان نظيف من ولاية البصرة لم يؤد إلى حدوث تغييرات فورية في موقف سلطات الولاية تجاه الشيخ حيث استمرت الصحف المحلية الناطقة بلسان جمعية الإتحاد والترقي الحاكمة تشن الهجمات على الشيخ. ومما كان يزيد تلك الهجمات احتدام الصراع السياسي بين تلك الجمعية ومعارضيها القوميين في البصرة من ناحية وميل الشيخ للوقوف إلى جانب أولئك المعارضين إلى درجة انضمامه إلى فرع حزب الحرية والائتلاف المعارض في مدينة البصرة على ما قيل من جهة أخرى. (٣٩) وتؤكد تلك الخطوة من جانب الشيخ

– ان صح وقوعها – ما سبق أن لوحظ من التباس يحيط بوضعه السياسي. إذ لا يتضح معها المسوغ القانوني الذي يبيح لحاكم شبه مستقل تابع لدولة أجنبية الانضمام إلى حزب معارض قائم في دولة أخرى مجاورة.

وكانت مفاوضات تجرى خلال سنة ١٩١٢ والشهور الأولى من السنة التالية بين الدولة العثمانية وبريطانيا من أجل التوصل إلى تسوية عامة لنقاط الخلاف بينهما بشأن منطقة الخليج والجزيرة العربية. وكانت احدى تلك النقاط هي الوضع في مشيخة المحمرة. إذ أراد الشيخ أن تضمن أية اتفاقية بين الدولتين سلامة ممتلكاته الشخصية في أراضي الدولة العثمانية من اعتداء السلطات الحكومية كما هي الحال بالنسبة لأراضيه الفارسية. (٤٠) وقد نصت الاتفاقية الموقعة بين الدولتين في التاسع والعشرين من تموز– يوليو ١٩١٣ على اعترافهما بالاستقلال الذاتي للمشيخة وعلى اتفاقهما على كيفية تنظيم الوراثة فيها.(٤١) وقد اعتبرت الحكومة العثمانية ذلك الاتفاق انجازا متقدما لها. (٤٢) ولعل ذلك الاعتبار مردود لرضاها بأن تكون إلى جانب بريطانيا طرفاً ثانياً ذا شأن فيما يتعلق بالوضع في تلك المشيخة المجاورة لأراضيها وهو وضع متشابك غاية التشابك مع أوضاع ولاية البصرة كما مر.

وإذا كان ذلك الاتفاق قد أرضى الحكومة العثمانية فانه بالمقابل لم يبهج الشيخ خزعل إلا قليلا. إذ عده غير كاف لضمان سلامة ممتلكاته في الأراضي العثمانية. (٤٣) ولكنه اعتبر اعتراف الحكومة العثمانية باستقلاله الذاتي ضامنا لسلامة وضعه السياسي. وترتب على ذلك ميله لتحسين علاقته مع سلطات ولاية البصرة. ومما عمق ذلك الميل نجاحه مع حليفه السيد طالب النقيب في احتواء والي البصرة سليمان شفيق كمالي باشا إلى حد السيطرة عليه. (٤٤) وظهر حسن العلاقة بين الجانبين في سخاء الشيخ عند اسهامه في حملات التبرع التي كانت تنظمها السلطات العثمانية. فقد روى القنصل العام البريطاني في بغداد في خلاصته لأحداث شهري شباط وآذار– فبراير ومارس ١٩١٤ سماعه بتبرع الشيخ خزعل بمبلغ قال البعض إنه ثمانمائة ليرة عثمانية وقال البعض الآخر انه ثلاثمائة ليرة في حملة التبرعات التي جرت في البصرة لدعم الأسطول العثماني. وقد قامت الحكومة العثمانية مقابل ذلك بمنح الشيخ وسام العثمانية من الدرجة الأولى. (٤٥)

وقد ظل الصفاء هو السمة الغالبة على علاقات الجانبين طيلة الأشهر الباقية التي سبقت قيام الحرب العالمية. ولكن التوتر عاد إليها فور قيام تلك الحرب في الميدان الأوربي وذلك أمر وقع خارج الاطار الزمني المحدد لهذا البحث.

الهوامش:

(١) مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٣٦.

(٢) FO 424/219, No.17, Con. Crow to Sir G. Lowther, dated 10-3-1909.

(٣) مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ القومي لإمارة المحمرة العربية، بغداد ١٩٨٢، ص ص٣٨-٣٩.

(٤) لونغريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٨، ج١، ص ٨٤.

(٥) محمد هليل الجابري، الحركة القومية في العراق ١٩٠٨-١٩١٤، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت في شباط ١٩٨٠ إلى كلية الآداب - جامعة بغداد، ص ٣٩٢.

(٦) انعام مهدي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الأحواز ١٨٩٧-١٩٢٥، بغداد ١٩٨٥، ص ١٠٣.

(٧) لونغريك،مرجع سابق، ج١ ، ص ١٢٤.

(٨) يقصد محرم بك الذي عين واليا بعد عزل عبدالرحمن حسن بك. وقد مكث في ولايته عدة أشهر فقط (أواخر ١٩٠٨ إلى أوائل ١٩٠٩).

(٩) هو عارف بك المارديني الذي أستلم مهام منصبه في أيار- مايس ١٩٠٩.

(١٠) FO 424/219,NO.17.

(١١) FO 424/219 ,No.20, Con. Crow to Sir G. Lowther, dated 31-3-1909.

(١٢) *Ibid.*

(١٣) عن ذلك الصراع وتطوراته راجع: خالد السعدون، الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨-١٩١٨، الكويت ، ١٩٨٨، ص ٧٢ وما بعدها.

(١٤) FO 424/219, No.20.

(١٥) FO 424/219, No.55, Sir G. Lowther, to Sir Edward Grey, dated 15-4-1909

(١٦) السلمان، مرجع سابق، ص ١٠٤ .

(١٧) IOR, L/P&S/10/188, Summary of Events in Turkish Iraq during the Months of April and May 1910.

(١٨) سترنك، وليم تيودور، حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان، ترجمة د. عبدالجبار ناجي، البصرة، ١٩٨٣، ص ٢٢٠.

(١٩) «الناصرية» اسم كان يطلق على مدينة الأحواز الحالية نسبة إلى أول أمراء بني كعب راجع: السلمان، المرجع نفسه، ص ٢٣، هامش ٥٢.

(٢٠) National Archives and Records Service, Washington, Record Group 84, Baghdad Consular Post, American Consular Agent, Basrah, to American Consul, Baghdad, dated 13-5-1910.

(٢١) النجار، التاريخ القومي، مرجع سابق، ص ٤٠ .

(٢٢) السلمان، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

(٢٣) N.A.R.S.,RG 84, B.C.P., Am. Con. Agent, ..., dated 3-5-1910.

(٢٤) N.A.R.S., RG 84, B.C.P., No.326, Am. Con. Agent, Bas., to Am. Con., Bag., dated 21-5-1910

(٢٥) سترنك، مرجع سابق، ص ٢٢٠ .

(٢٦) النجار، التاريخ القومي، مرجع سابق، ص ٤١ .

(٢٧) لايتضح من سياق هذه الرسالة طبيعة «رؤساء العمال» هؤلاء. ولعلهم رؤساء للعمال الذين كانوا يشتغلون في بساتين الشيخ أو أملاكه الأخرى في الولاية.

(٢٨) جعلت هذه الرسالة قرية «كوت الزين» عائدة لخزعل وجعلتها رسالة الوكيل القنصلي الأمريكي في البصرة السالفة الذكر تابعة لآل كنعان. وكلا الأمرين غير دقيق إذ تحيط بتلك القرية بساتين نخيل بعضها مملوكة للشيخ خزعل وبعضها لملاك آخرين. كما كان يقيم بها أناس كثيرون غير آل كنعان.

(٢٩) اعترفت جريدة «الرقيب» الصادرة في بغداد حينئذ بتهديم القوات الحكومية «قصر»

الشيخ خزعل في تلك القرية. ولكنها لم تشر إلى وقوع ضحايا لأن المكان كان خاليا من السكان حسب روايتها. راجع: السلمان، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

(٣٠) IOR,L/P&S/10/188, No. 312, Sir Edward Grey to Sir G. Lowther, dated 17-10-1910

(٣١) *Ibid.*

(٣٢) IOR, L/P&S/10/188, Sum... the month of June 1910.

(٣٣) IOR,R/15/5/25, Extracts From Kuwait Diary No. 24 for the Week Ending 15 th June 1910

(٣٤) المن maund وحدة وزن هندية تعادل ٨٢٫٢٨ باوند ولازالت مستخدمة على نطاق ضيق في أرياف العراق لوزن المنتجات الزراعية.

(٣٥) IOR,R/15/5/25, Extracts From Kuwait News for the Week Ending 26 th October 1910 وعن العداء بين سعدون ومبارك راجع: خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢-١٩٢٢، الرياض، ١٩٨٣، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٣٦) IOR, L/P&S/10/188, No. 246, Mr. Marling to Sir Edward Grey, dated 12-11-1910

(٣٧) المقصود بوالي البصرة الجديد هو حسين جلال بك الذي شغل المنصب بين تشرين الأول - أكتوبر ١٩١٠ وأيلول - سبتمبر١٩١١ .

(٣٨) IOR, L/P&S/10/188, No. 843, Mr. Marling to Sir Edward Grey, dated 23-11-1910

(٣٩) السلمان، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

(٤٠) سترنك، مرجع سابق، ص ٢٢٣ .

(٤١) السلمان، مرجع سابق، ص ١٠٩ .

(٤٢) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٠٠ .

(٤٣) سترنك، مرجع سابق، ص ٢٢٤ .

(٤٤) السلمان، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٠٩ .

(٤٥) IOR,L/P&S/10/212, Sum.... Feb. and March 1914.